

Distr.: General  
13 April 2004  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى  
رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ التي تلقيتها  
من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وسأغدو ممتنا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على مضمون هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي عنان



## المرفق

## رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وفقا للفقرة ١٦ من القرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، يُطلب من مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم تقارير مرحلية موحدة كل ستة أشهر إلى مجلس الأمن، ابتداء من ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦<sup>(١)</sup> عن أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة في العراق عملا بالفقرتين ١٢ و ١٣ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة.

ومنذ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، لم تستطع الوكالة تنفيذ الولاية المنوطة بها في العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات ذات الصلة. وتفهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن التزامات الوكالة عملا بتلك القرارات تظل سارية إلى أن يقرر مجلس الأمن ما يخالف ذلك. وبعبارة أكثر تحديدا، فإن متطلبات خطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين التي أقرها مجلس الأمن بموجب قراره ٧١٥ (١٩٩١) يجب أن تظل سارية، بما في ذلك التزام العراق بتقديم إعلانات نصف سنوية عن التغيرات التي تحدث أو التغيرات المتوقعة في المواقع التي ترى الوكالة أن لها صلة بذلك وعن الأصناف المدرجة في المرفق ٣ من تلك الخطة (انظر الوثيقة S٢٠٠١/٥٦١). ويتعين إبلاغ الوكالة عند استيراد هذه الأصناف إلى العراق أو تصديرها منها، بواسطة العراق والدول الأعضاء المصدرة/المستوردة، وفقا لآلية التصدير والاستيراد المعتمدة بقرار مجلس الأمن ١٠٥١ (١٩٩٦). ولم تتلق الوكالة أي إعلانات أو إخطارات من هذا النوع منذ انسحابها من العراق قبل سنة مضت. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تركيز أنشطتها على توحيد ومواصلة تحليل المعلومات التي جمعت والأنشطة التي نفذت منذ عام ١٩٩١، بهدف تحديد الدروس المستفادة والبت في ما إذا كان يلزم تطوير خطة الوكالة لاستئناف أنشطة التحقق في ضوء تلك الدروس والوضع المتغير في العراق، ونطاق هذا التطوير. وقد استقيت المعلومات التي تم الحصول عليها عن العراق خلال الفترة قيد الاستعراض بصفة أساسية من المصادر المتاحة والصور المتقطعة بالسواتل التجارية للمواقع المهمة للوكالة لأغراض عمليات التحقق المحتمل القيام بها في العراق في المستقبل.

والوكالة قلقة إزاء الآثار المترتبة على نتائج استعراضها للصور المتقطعة بالسواتل، ولا سيما فيما يتعلق بالمواقع التي تعلم الوكالة أنها حصلت على أصناف خاضعة للرصد

بمقتضى خطة الرصد والتحقق المستمرين. وتبين هذه الصور أنه حدثت إزالة على نطاق واسع لمعدات، وأزيلت مبان بكاملها، في بعض الحالات. كما أن المعلومات الأخرى المتاحة للوكالة، والتي تأكدت من خلال زيارات لبلدان أخرى، تبين أن كميات كبيرة من الخردة، وبعضها ملوث، قد نقلت إلى خارج العراق، من مواقع ترصدها الوكالة. وليس واضحاً ما إذا كانت إزالة هذه الأصناف قد تمت نتيجة لأعمال النهب التي حدثت في أعقاب الحرب الأخيرة في العراق أو كجزء من جهود منظمة لإصلاح بعض الأماكن. وعلى أي حال، فإن هذه الأنشطة قد يكون لها تأثير قلقاً إزاء انتشار خطر اختفاء المواد والمعدات ذات النووية المتبقية لدى العراق كما أنها تثير قلقاً إزاء انتشار خطر اختفاء المواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج وعدم معرفة الوجهة التي نقلت إليها. وقد أبلغت حكومة الولايات المتحدة بهذه الملاحظات ويتوقع ورود توضيحات منها.

وتبقى الوكالة الدولية للطاقة الذرية جاهزة، رهن توجيه من مجلس الأمن، لاستئناف أنشطة التحقق المطلوبة بقرار مجلس الأمن. وفي هذه الأثناء، يتوقع من الدول الأعضاء أن تتيح، بموجب الفقرة ١٠ من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أي معلومات تتعلق بالبرامج المحظورة في العراق أو الجوانب المرتبطة بالولاية المنوطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك المحاولات التي يقوم بها العراق منذ عام ١٩٩٨ الحصول على أصناف محظورة، وذلك لتمكين الوكالة من الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب تلك القرارات ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لذلك، تتوقع الوكالة أن يتم تبادل أي استنتاجات مرتبطة بالأنشطة النووية للعراق أو بقدراته المحتملة قد تتوصل إليها أي من الدول الأعضاء، ولا سيما في سياق الأنشطة التي يضطلع بها الفريق المعني بعمليات المسح في العراق، مع الوكالة في المستقبل القريب

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم باتخاذ اللازم لتوزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد البرادعي

## الحواشي

(١) عممت التقارير الموحدة السابقة الصادرة عن مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوثائق التالية:  
 S١٩٩٦/٢٦١/المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، و S١٩٩٦/٨٣٣/المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،  
 و S١٩٩٧/٢٩٧/المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، و S١٩٩٧/٧٧٩/المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر  
 ١٩٩٧، و S١٩٩٨/٣١٢/المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، و S١٩٩٨/٩٢٧/المؤرخة ٧ تشرين  
 الأول/أكتوبر ١٩٩٨، و S١٩٩٩/٣٩٣/المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و S١٩٩٩/١٣٠٥/  
 المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، و S٢٠٠٠/٣٠٠/المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠،  
 و S٢٠٠٠/٩٨٣/المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، و S٢٠٠١/٣٣٧/المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١،  
 و S٢٠٠١/٩٤٥/المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، و S٢٠٠٢/٣٦٧/المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢،  
 و S٢٠٠٢/١١٥٠/المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، و S٢٠٠٣/٤٢٢/المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،  
 و S٢٠٠٣/٩٩٣/المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وتتضمن الوثيقة S١٩٩٨/٦٩٤/المؤرخة ٢٧  
 تموز/يوليه ١٩٩٨، تقرير الحالة المؤقت المقدم استجابة لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٨  
 (S/PRST)١٩٩٨/١١. وتتضمن الوثيقة S١٩٩٩/١٢٧/المؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ نص تقرير الحالة المؤقت  
 المقدم استجابة للمذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩  
 (S/١٩٩٩/١٠٠). وعقب استئناف الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأنشطة التي كلفها مجلس الأمن بالقيام بها في  
 العراق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، طلب المجلس عدة تقارير مستكملة. وقد قدمت الوكالة هذه التقارير  
 المستكملة في شكل تقرير (S/٢٠٠٣/٩٥) مؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣) وبيانات شفوية قدمها المدير  
 العام إلى مجلس الأمن (في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، و ١٤ شباط/  
 فبراير ٢٠٠٣، و ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣). وأخيراً قدم برنامج عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق  
 عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) إلى مجلس الأمن في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/٢٠٠٣/٣٤٢).